



شبكة المعلومات الجامعية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شبكة المعلومات الجامعية
@ ASUNET



شبكة المعلومات الجامعية التوثيق الالكتروني والميكرو فيلم



شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الالكتروني والميكرو فيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأفلام قد أعدت دون أية تغيرات



يجب أن

تحفظ هذه الأفلام بعيدا عن الغبار

في درجة حرارة من ١٥-٢٥ مئوية ورطوبة نسبية من ٢٠-٤٠%

To be Kept away from Dust in Dry Cool place of
15-25- c and relative humidity 20-40%

بعض الوثائق الأصلية تالفة

بالرسالة صفحات لم ترد بالاصل

نظم تمويل وضمان ائتمان الصادرات مع دراسة التجربة المصرية

رسالة مقدمة من

الطالب / شعبان رأفت محمد

المدرس المساعد بقسم المالية العامة

كلية الحقوق - جامعة القاهرة

لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

B 7716

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور/ السيد السيد عبدالحولي

الأستاذ الدكتور/ عبدالحفيظ عبدالله عيد

لجنة المناقشة

رئيساً

السيد الأستاذ الدكتور/ على سيد قاسم

أستاذ القانون التجارى ومدير معهد قانون

الأعمال الدولية بكلية الحقوق - جامعة القاهرة

مشرفاً وعضواً

السيد الأستاذ الدكتور/ عبدالحفيظ عبدالله عيد

أستاذ ورئيس قسم المالية العامة والتشريع

الضريبى بكلية الحقوق - جامعة القاهرة

عضواً

السيد الأستاذ / عمر أحمد السيد الشناوى

مدير عام الشركة المصرية لضمان الصادرات

بسم الله الرحمن الرحيم

"يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات "

صدق الله العظيم (المجادلة آية ١١)

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "

"إن الحكمة تزيد الشريف شرفاً وترفع المملوك حتى يدرك مدارك
الملوك "

صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم "

قال ابن عباس رضي الله عنهما

" للعلماء درجات فوق المؤمنين بسبعمئة درجة ما بين الدرجتين

مسيرة خمسمئة عام "



إهداء
إلى أعز الناس
أبى وأمى
وزوجتى

كلمة شكر

أتوجه بشكرى وتقديرى وعظيم امتنانى لاستاذى الفاضل الأستاذ الدكتور عبد الحفيظ عبد الله عيد أستاذ ورئيس قسم المالية العامة والتشريع الضريبى كلية الحقوق جامعة القاهرة لتفضله بقبول الإشراف على هذه الرسالة . فليسدته جزيل الشكر وكل الحب والتقدير ، فنعم الوالد والمعلم والفقيه ، حيث لم يدخر وسعاً فى ارشادى وتسديد خطاي وإسداء الملاحظات والتوجيهات الثمينه ، والتي كانت بحق عملاً مؤثراً فى إتمام هذا العمل المتواضع . والتي جعلتنى أسير بخطى واثقة وعزيمة قوية وتصميم لا يلين فى سبيل اعداد هذا البحث . فجزاة الله عنى وعن طلاب العلم خير الجزاء ، وأسأل الله أن ينعم عليه بوافر الصحة والعافية . وأمد الله لنا فى عمرة عالماً ومريباً .

كما يشرفنى كذلك أن أتقدم بعظيم الشكر و التقدير إلى استاذى الفاضل الأستاذ الدكتور على سيد على قاسم أستاذ القانون التجارى ووكيل الكلية للدراسات العليا السابق لكلية الحقوق جامعة القاهرة . استاذى الجليل: أسجل لكم مدى تقديرى لعلمكم الوافر وشخصكم الكريم بما له من هبة وحصافة علمية . أستاذى الجليل : شرفت بموافقكم على الاشتراك فى مناقشة هذه الرسالة والوقت الذى تفضلتم بمنحة إياها حتى تثرى بكل ما ستضيفونه عليها من ملاحظات ، فجزاك الله خير الجزاء .

كما أتوجه بخالص شكرى وتقديرى إلى السيد الأستاذ عمر أحمد السيد الشناوى ، مدير عام الشركة المصرية لضمان الصادرات . على تفضله بالموافقة على الاشتراك فى لجنة المناقشة . سيدى الفاضل : إليكم يرجع الفضل فى إمداد بحثى بالمعلومات القيمة التى طالما أفنيتم وقتكم الثمين فى

إسداؤها لى بتواضع جم لا سيما على المستوى العملى سعيأ لتكامل البحث
من الناحيتين النظرية والعملية. متعمك الله بالصحة والعافية، وجعل هذا
العمل فى ميزان حسناتكم .

أساتذتى الأجلاء: إننى لن أستطيع مهما أتيت من بلاغة أن أوفيكم حقكم من
الشكر والتقدير .

كما لايفوتنى أن أتقدم بخالص الدعوات بالمغفرة إلى استاذى الفاضل
المرحوم السيد الأستاذ الدكتور السيد السيد عبد المولى ، تغمده الله بواسع
مغفرته وأسكنه فسيح جناته ، حيث يرجع إليه الفضل الأول فى اختيار هذا
الموضوع ، وإسداء الكثير من النصائح والتوجيهات فكان نعم العالم
والفقيه رحمة الله .

مقدمة

- تلعب الصادرات دوراً بالغ الأهمية في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، حيث تمثل الصادرات سلعية كانت أم خدمية- أحد المنافذ الرئيسية لتوفير موارد النقد الأجنبي اللازمة لتمويل برامج التنمية الاقتصادية ودفع فاتورة الواردات من السلع والخدمات الضرورية ورفع مستوى المعيشة لمختلف طوائف المجتمع . ولذا أصبحت قضية الصادرات تمثل مسألة حياة أو موت (Exporte ou mourir)^(١) ولاسيما بالنسبة للدول النامية ومنها بالطبع مصر . هكذا اعتبرها كافة المختصين والمهتمين بالأمور والسياسات الاقتصادية . وتلك الصيحة تمثل بحق أدق وأبلغ تعبير عن مدى الأهمية التي باتت تمثلها قضية الصادرات بالنسبة لمصر في المرحلة الراهنة . فالصادرات تلعب دوراً مباشراً وحيوياً في معالجة الخلل الحادث في الميزان التجاري باعتبارها إحدى الموارد الرئيسية للنقد الأجنبي مما يؤثر بصورة مباشرة على ميزان التجارة واستقرار سعر صرف العملة المحلية في مواجهة العملات الأجنبية وبما تتيحه الصادرات من إمكانية تصريف للمنتجات المحلية في الأسواق الخارجية وفتح أسواق جديدة ، مما يؤدي إلى اتساع نطاق السوق وانخفاض التكاليف للوحدة الواحدة . وبالتالي توفير فرص عمل جديدة للمواطن المصري . ولعل البعد الاجتماعي للعملية التصديرية والمتمثل في دورها في إيجاد فرص عمل وتوظيف حقيقية لا يقل أثراً إن لم يزد عن البعد الاقتصادي السابق الإشارة إليه . ولعل اهتمام الحكومة بالبعد الاجتماعي قد انعكس على تقديرات مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ، حيث تضمن المشروع تخصيص نحو ٧٦ مليار جنيه من الموازنة العامة للدولة مقابل ٦٣,٨ مليار جنيه في العام السابق أي بنسبة زيادة قدرها ١٩,١ . عن العام المالي ٢٠٠٣/٢٠٠٤^(٢) .

- وإذا كان الاستثمار في المجال التصديري يعمل على إيجاد فرص توظيف جديدة، فإنه من ناحية أخرى يعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي، الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى الارتقاء بمستوى المعيشة للإنسان المصري . ولذلك أخذت الصادرات المصرية من السلع والخدمات مكانة الصدارة في فكر واهتمام الحكومة المصرية من حيث التنمية والتطوير

(١) Jean Mezui-Mve. les Techniques de Financement de l'Exportation de Bien D, Equipement Industriel des pays Fournisseur, D, L, Afrique central. Thèse, universite paris 10, Nanterre. U.E.R. de Sciences Economiques. 1981, P. 18

(٢) مزيد من التفصيل انظر -تقرير مجلس الإدارة المقدم إلى الجمعية العامة للمساهمين عن نشاط الشركة المصرية لضمان الصادرات عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٤/٦/٣٠، ص ٥ .

والدعم الفني والمالي. حيث اعتبرت الحكومة المصرية التصدير أحد الوسائل المهمة لعلاج أزمة العجز في ميزان التجارة والناشئ عن ارتفاع فاتورة الواردات الضرورية للاقتصاد القومي والتي يصعب تخفيضها دون حدوث بعض الآثار الجانبية الضارة سواء بمستوى النشاط الاقتصادي ككل أو بمستوى معيشة الأفراد. مقابل صادرات سلعية محدودة لا تستطيع أن توفر النقد الأجنبي اللازم لدفع فاتورة الاستيراد. وفي إطار الجهود المتكاملة لتشجيع التجارة الخارجية ودفع النشاط التصديري كأحد الداعم الرئيسية لتحقيق النمو الاقتصادي فقد انخفض عجز الميزان التجاري خلال عام ٢٠٠٣ بنسبة ٣٩% ليصل إلى (٤٧٨٠) مليون دولار مقارنة بعجز قدرة (٧٨٣٥) مليون دولار خلال عام ٢٠٠٢، وذلك حيث ارتفعت جملة الصادرات بنسبة ٣١% لتصل إلى (٦١٤٧) مليون دولار نتيجة زيادة الصادرات غير البترولية بنسبة ١٧% لتصل إلى (٣٦٩٢) مليون دولار، بينما ارتفعت الصادرات البترولية بنسبة ٦٠% لتصل إلى (٢٤٥٣) مليون دولار، في حين انخفضت الواردات بنسبة ١٣% لتصل إلى (١٠٩٢٧) مليون دولار. هذا وقد حقق الميزان التجاري المصري تحسناً منذ بداية العام المالي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ بنسبة ٣٨% لينخفض العجز إلى (٢٢٦٣) مليار دولار بسبب ارتفاع الصادرات بنحو ٣٢% إلى (٢٩٩٣) مليون دولار في ضوء ارتفاع كل من الصادرات غير البترولية بـ ١٦% إلى نحو (١٧٢٨) مليون دولار، والصادرات البترولية بـ ٦٣% إلى (١٢٦٧) مليون دولار، بينما انخفضت الواردات بنحو ١٣% إلى نحو (٥٦١٩) مليون دولار^(١).

- ونقدم هذه الدراسة مساهمة بسيطة في مجال تنمية الصادرات المصرية. عن طريق استعراض أهم وأحدث وسائل تمويل الصادرات ووسائل الحد من مخاطر انتمان الصادرات. التي يمكن أن تتعرض لها حصة الصادرات المصرية، وتحول دون ورودها لمصر، وكيف يمكن مواجهة هذه المخاطر، وذلك من خلال أدوات ينبغي تفعيلها وتطويرها في إطار آليات تمويل الصادرات، ولاشك أنه لن يكتب النجاح لعملية التصدير مالم تحتل عملية التمويل والحد من مخاطر مكان الصدارة، وذلك سواء كان التمويل ممنوحاً للمصدر المصري لتنفيذ العملية التصديرية، أو كان ممنوحاً من المصدر المصري للمستورد الأجنبي كأحد أدوات المنافسة في السوق الدولي، كي يقبل على الاستيراد من مصر. وذلك ضمن الأدوات المطلوب تميمتها في الاقتصاد المصري، وهذا بدوره لن يتأتى إلا إذا تعاون القطاع

(١) مزيد من التفصيل انظر تقرير مجلس الإدارة المقدم إلى الجمعية العامة للمساهمين عن نشاط الشركة المصرية لضمان الصادرات عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٤/٦/٣٠، ص ٥، ص ٦.